

فان الراجح لا يجرى منه والفعل له كان ويجوز ان يكون التركيب
للمعان يخاف ان يتاسر ببعضه فيقل بعينه عن المجرى بقدر
ان كان يشاء لا تعز الجفا وتوح عرفا انه يجمل ان يكون ناسبا
عن المعدل مطلقا ومنه ما ذكره في الجفا وحده مع استئناف
الناظر في الجزيء في الراجح والناظر على ان يكون
وتعز في ذلك وضع اسم موضع كقولهم في الجزيء والمقصود بالرفع
قوله تعز الجفا ووجه عرو ولا تعز الجفا ما دحا على الاقن
الجفا والى ذلك وجه عرو وقوله تعز الجفا تعزوت ما بين يدي الاسم
وايراد الفعل في العرو والاضعف فلذلك جعل الاسم صلا والفعل
فعا والجمع بينهما بما ذكره في قوله المجرى بينهما بالاسم والاضعف
وكلامه لا يندرج في محارة الفعل المضارع لاسم الفاعل في الجزيء
لان الشاهد في ذلك الامر من فعل المجرى على خلاف المشاهدة
التي اجتمعت لان الفعل الماضي من حيث هو لا يندرج في محارة
الرفع للمضارع ولعلها اكل فترجى لكان الماضي اذا ورد مجزا فقل
كان في ما في معنى بوجه المعنى وقوله واذا اقترن بقا فقل فخلص
للمشبه بهذا في بابهم المضارع عند مجزئ من القليل وتخلص
للاستقبال الجزيء التفتيش في السلام لا يندرج ان كان للمضارع
ما في يندرج في اسم كونه لا تدخل الا على خاصه كقولهم لا والله
استراوا فقولهم المشبه الى جمعهم ليولوا وليس عنيا فيكون اولى
من اعتبارهم ولوم لظفر في العاقبة تاالت تبتش فانها متصله عن
الفعل الماضي كما متصله في الكلام فحصل بذلك في المشابهة لا امرش
حصل المضارع بلا حرا يتبدل او يتقارن لام لا يندرج في مشبهه
فان الماضي يندرج في اسم فيكون دون للمضارع والمما حارة للمضارع

دليل

المعقود

فتعاقبها اللام الواقعة بعدو
فانها تصعب الاسم والفعل
والماضي صم

بالمفاعلة للمركبة والسكون فالماضي غير الزائد في تركبها وانما
تخصن بها المضارع اذا كان الماضي على فعل مطلقا وعلى فعل
متعلقا والماضي ما يقام العائيت من اتحاد وزيد ولام الصفة
والمدلر يقارنهما فالاحتيا دخل طلبا وعطف على ما روي
واشره بطر فهو مخرج ويطر واشر والمقارنة بخروج تعوي
وحسب حيا وكذب كذا ولا ريب في ان التوازن في هذا
الضب اكل منه في يضرب فهو ضارب فيان بما ذكرناه تفصيل
ما اختاره **قلت** انما ثبت هذا الفصل بطر من كلام
الشيخ جال الدين لما يفرق بين الراجح والاضعف لا في عينه في تفصيل
اعراب المضارع ومال الى هذا الراجح الذي استسقط وقاله
ولد الشيخ جال الدين وما الى ذلك من المتقدمين لا يكون جال الدين
اجتمعت في الاستقراء والظن القياس ومثل الاقن الجفا وتوح عرفا
مثال الاقن في قوله لا تأكل التمسك وتشرى الدين مجزئ في تشرى
الرفع والضم والجزم انما اذا وضعت فيكون التهج عن المما
في حال ضم الدين كانا فقلت لا تأكل التمسك شاروا الدين واذا
رقت يكون الراجح والاضعف في ضم الدين كما تكلمت فقلت لا تأكل
التمسك ذلك تشرى الدين وانما اذا اجتمعت فيكون التهج الجمع بينهما
بين السك واللام انما ان يكونا جميعا متساويين ومتقاربان
لما كان الجمع بينهما متساوية استعمال العكس في احد ما وانقادا
كذلك في الجوارح منها يقيم بدفع ضم الراجح فلا فائدة في منع الجمع بينهما
فقال ابن ماسويه هذا البحث ما لوجهه ولكن في جمعت بينهما
انقلبت **قلت** فان تقسم الجملتين اضم وهذا يكون
تقارن الجملتين خاصة وايضا فانها ليست متساوية في الراجح والاضعف

وجلي جليا

من التوفيقين

عن
قيل ان لماضيا ناظر جدي بن ماسويه
في هذه المسئلة فقال الجاهل الجاهل
الجمع